المصالح الاقتصادية الصينية في منطقة الخليج العربي في الفترة من ٢٠٠٥ - ٢٠١٨ م

أ. سلوى عبد العظيم علي محمد

الباحثة بقسم العلوم السياسية والإدارة العامة

كلية التجارة – جامعة أسيوط

salwaabdulazeem18@gmail.com

أ.د علاء عبد الحفيظ محمد

أستاذ العلوم السياسية والإدارة العامة وعميد كلية التجارة جامعة أسيوط

أ.د عبد الرحيم أحمد محمد خليل

أستاذ العلوم السياسية والإدارة العامة كلية التجارة جامعة أسيوط

المجلــة العلميــة

كليـــة التجـــارة – جـــامعـــة أسيـــوط

العدد التاسع والسبعون – ديسمبر ٢٠٢٣م

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

محمد، سلوى عبد العظيم علي، محمد، علاء عبد الحفيظ، خليل، عبد الرحيم أحمد محمد (٢٠٢٣). المصالح الاقتصادية الصينية في منطقة الخليج العربي في الفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٨. المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد ٧٩، ٢٣٩-٢٧٦.

رابط المجلة: https://sjcf.journals.ekb.eg/

المصالح الاقتصادية الصينية في منطقة الخليج العربي في الفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٨ م

أ. سلوى عبد العظيم علي محمد

أ.د علاء عبد الحفيظ محمد، أ.د عبد الرحيم أحمد محمد خليل

المستخلص العربي

دفعت التحولات في ظل التغيرات التي حدثت في النظام العالمي الجديد إلى تبني سياسات جديدة في علاقاتهم؛ حيث تقوم هذه العلاقات على الاعتماد المتبادل فيما بينهم والمصالح المشتركه وتوازن المصالح. ويمثل التطور الذي حدث في العلاقات الصينية الخليجية إدراكاً لمعطيات الظروف الدولية والإقليمية، وأهمية هذا التطور في العلاقات فيما بينهم لوجود المصالح المشتركة بين الطرفين. يهدف هذا البحث إلى استعراض علاقات الصين بدول الخليج العربي، لاسيما البعد الاقتصادي؛ فعلاقات الصين بتلك الدول تتسم بقدر كبير من الأهمية يفرضها كم المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الطرفين، ورغبة الجانبين في تنمية وتطوير تلك العلاقات.

الكلمات المفتاحية: الصين، المصالح الاقتصادية، الخليج العربي، الاستثمار، مبادرة الحزام والطريق.

Chinese Economic Interests in the Persian Gulf Region from 2005-2018

Salwa Abdul Azim Ali Mohammad

Prof. Dr. Alaa Abdel Hafeez Mohamed Prof. Dr. Abdel Rahim Ahmed Khalil

Abstract

The transformations in light of the changes that occurred in the new world order prompted the adoption of new policies in their relations, so that these relations are based on mutual dependence among them, common interests ana a balance of interests. The development that took place in the Chinese-Gulf relations represents a realization of the international and regional condition, and the importance of this development in the relations between them, due to the existence of common interests between the two parties. This reseach aims to review China s relations with the Arab Gulf states, especialy, the economic dimension.Chinas relations with those countries are of great importance imposed by the amount of mutual economic interests between the two parties, and the two sides desire to improve and develop these relations.

Keywords: China, Economic Interests, the Arab Gulf, Investment, The Belt and Road Initiative.

المقدمة:

تُعد المنطقة العربية من المناطق الاستراتيجية المهمة بالنسبة للقوى الكبرى ومن ضمنها الصين، فهى تعد من المناطق الرئيسة بالنسبة إلى مصادر الطاقة، ومنذ بداية القرن الواحد والعشرين يلاحظ أن دول الخليج صارت الأكثر حضورًا في علاقات الصين الغربية، ومع التغيرات التي تشهدها المنطقة العربية؛ حيث إن دول مجلس التعاون الخليجي هى الأكثر استقرارًا سياسيًا ونموًا اقتصاديًا في المنطقة، ومع تنامي الدور الاقليمي لبعض دول مجلس التعاون الخليجي، واقتران ذلك بتزايد حاجة الصين إلى إمدادات آمنة للطاقة، وسعيها إلى تنويع اسواق منتجاتها، في ظل انخفاض القدرة الشرائية في الأسواق التقليدية لتلك المنتجات. فإن المنطقة العربية تعد من المناطق الاستراتيجية المهمة بالنسة للقوى الكبرى.

أولًا: أهمية الدراسة

١. الأهمية العلمية:

وهي تتمثل في ما تضيفه للمكتبة العربية في موضوع لا توجد فيه دراسات كثيرة، وتنبع أهمية دراسة السياسة الخارجية الصينية؛ لما أصبح لها من مكانة دولية لا يستهان بها؛ حيث تسعى الصين من خلال سياستها الخارجية إلى توفيرالاحتياجات الصينية من النفط، وسياسة تعزيز مكانتها الدولية في ظل الصراع الدولي على منطقة الخليج العربي؛ حيث إنها أكثر الدول تأثرًا لما تملكه من ثروات نفطية هائلة، ويمكن أن تؤدي التوجهات الصينية دورًا رئيساً، وفعالًا في دعم المصالح المشتركة بين الطرفين.

٢. الأهمية العملية:

أنها تفتح الباب أمام دراسات أخرى عن السياسة الخارجية الصينية، وتقدم مقترحات تتعلق بكيفية الحفاظ على المصالح الصينية الخليجية في مواجهة السياسات الخارجية للدول الكبرى.

ثانيًا: أهداف الدراسة

١. تحليـل البعـد الاقتصـادي مـن خـلال الاعتمـاد علـى المؤشـرات الاقتصـادية، وإبراز الأهميـة الاسـتراتيجية لمنطقـة الخليج العربـي والتـي تعد محددًا أسـهم في جذب الصين تجاهها

٢. تحديد الأهداف الحقيقية للوجود الصيني في منطقة الخليج العربي

ثالثًا: إشكالية الدراسة

تنطلق إشكالية الدراسة في الأساس من تساؤل رئيس يتمثل في:

١. ما طبيعة المصالح الاقتصادية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيس عدة أسئلة فرعية، تظهر فيما يأتي:

٢. ما أهمية منطقة الخليج العربي بالنسبة للصين؟

٣. ما أهمية الصين بالنسبة لدول الخليج العربي؟

٤. ما المنطلقات الاقتصادية في سياسة الصين الخارجية؟

٥. ما أهمية مبادرة الحزام والطريق بالنسبة للصين ودول الخليج؟

رابعًا: فرضية البحث

كلما تزايد التعاون الصيني الخليجي لخدمة المصالح الاقتصادية المتبادلـة، تنامت السياسة الخارجية الصينية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي نحو تحقيق الأمن الإقليمي، واستقرار المنطقة.

خامسًا: نطاق الدراسة المكاني، والزماني

١. النطاق المكاني للدراسة: وفقًا للدراسة المتعلقة بالمصالح الاقتصادية الصينية في منطقة الخليج العربي فإن الدراسة اعتمدت على عدة معايير فيما يتعلق بالإطار المكاني، والمتمثل في: المعيار الجغرافي: ويتمثل في الصين ودول الخليج.

المعيار الجيوسياسي: يتمثل في القوى الكبرى التي تقع داخل نطاق الإقليم.

٢. النطاق الزماني للدراسة: تتناول الدراسة الفترة الزمنية من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٨م

سادسًا: منهج البحث

استخدمت الدراسة اقتراب المصلحة الوطنية، يرتكز هذا المنهج على حقيقة أن المصلحة الوطنية هي الهدف النهائي والأسمى للسياسة الخارجية لأي دولة، يتميز هذا الاقتراب بتوضيح جانب الاستمرار في السياسة الخارجية للدول داخل إطار عامل المصلحة الوطنية، فالسياسة الخارجية لأي دولة تعكس مصلحتها الوطنية، وهذا المنهج يرتبط أساسًا بمنهج القوة الذي يمكن اعتباره حالة خاصة لمنهج المصلحة الوطنية تتحدد فيه المصلحة الوطنية بالسعي نحو ضمان الأمن والاستقرار، ومن ثم يمكن فهم التفاعلات السياسية المختلفة للدولة في إطار علاقتها مع الآخرين لضمان أمنها واستقرارها وامتلاكها للقوة وهي مرتبطة بفهم وادراك القيادة والمواطنين لهذ المصلحة.

سابعًاً- الدراسات السابقة:

١. دراسة مهند عبد الواحد النداوى بعنوان: "قراءة في المصالح الصينية في المنطقة العربية بعدالتغيير،" حيث تحدثت الدراسة عن المصالح الصينية في المنطقة العربية من عدة جوانب على المستوى الاقتصادي، والدبلوماسي، وموقف الصين من التغيير الذي حدث في المنطقة العربية بعد التغيير.
٢. دراسة شريف على شحاتة بعنوان:(شحاتة، ٢٠٠٨)"الطلب على النفط كمحدد للسياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط 1993-2005" تناولت الدراسة التغير الذي طرأ على السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط؛ نتيجة لزيادة الطلب الصيني على الوقود خاصة النفط، وركزت الدراسة بشكل أساس على التغيير الذي طرأ على السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط مع التركيز على مصر والسعودية وإيران والسودان، وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج، أبرزها:النتيجة الأولى: الطلب الصيني المتزايد على النفط يعد أحد أهم الأسباب وراء الارتفاع الحالي في سعر برميل النفط.

النتيجة الثانية: إنَّ الهدف الرئيس للسياسة الخارجية الصينية هو الانتقال إلى عالم متعدد الأقطاب سلميا.

٣. دراسة محمود خليفة جودة محمد بعنوان: "أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته في الفترة من1991إلى 2010" تناولت هذه الدراسة أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي، والمتمثلة في البعد الاقتصادي، والبعد العسكري، والبعد البشري والبعد العلمي، والتكنولوجي، وتناولت -أيضًا- العلاقات الصينية مع القوى الكبرى، وتحدثت عن مستقبل الصعود الصيني في النظام الدولي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: ظهور نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب خلال العقدين القادمين يكون للصين فيها المكانة الدولية، وأن هذا الصعود مرتبط بمجموعة متشابكة من العوامل والمحددات سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

٤. دراسة باهر مردان مصخور(٢٠١٨)"استراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية نموذجًا" تناولت هذه الدراسة أهم الأهداف التعاونية للمبادرة وتعزيز التعاون الإقليمي وكيفية إفادة الدول العربية من العلاقة مع الصين في إطار المبادرة.

٥. دراسة فهد مزيات حزار(٢٠١٩)،" الأبعاد الجيوستراتيجية لعلاقات الصين بدول مجلس التعاون الخليجي"؛ حيث ركزت هذه الدراسة على علاقات الصين مع دول مجلس التعاون مع التركيز على البعد الاقتصادي مع تلك الدول.

أوجه الإفادة من الدراسات السابقة:

بعد مراجعة الدراسات السابقة، والتي لها صلة بموضوع البحث- بشكل مباشر أو غير مباشر- يمكن القول: إن موضوع الدراسة لم يسبق تناوله من قبل بالتصور الذي سوف تقدمه الباحثة. هذا وإن كانت بعض الدراسات قد تناولت بشكل أو بآخر- ضمنيًا- بعض الجوانب التي تهتم بها الدراسة الحالية؛ حيث حاولت توظف كثيرًا من الجهود السابقة للوصول إلى تشخيص دقيق للمشكلة ومعالجتها بشكل شمولي، ومما تقدم يمكن تحديد أوجه الإفادة من الدراسات السابقة، ما يأتي:

١. حيث إنها أفادت في تكوين قاعدة بيانات عن الموضوع، وفي بلورة وصياغة مشكلة البحث، كما ساعدت على توضيح بعض المفاهيم المستخدمة في الدراسة.

٢. التعرف على أهم المناهج المستخدمة والأدوات الملائمة لجمع البيانات والإفادة من نتائج الدراسات السابقة في مرحلة تفسير وتحليل البيانات.

وتتمثل الإضافة العلمية التي تقدمها هذه الدراسة في توضيح البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الصينية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي.

مفاهيم الدراسة:

- **منطقة الخليج العربي(Arabian Gulf Stastes):**

هي المنطقة التي تقع بين شبه الجزيرة العربية والجزء الجنوبي الغربي من إيران، سميت المنطقة بذلك نسبة إلى الخليج العربي الذي يقع فيها، تطل الكثير من الدول على الخليج العربي.(البدراني، ٢٠٢٠،١٥)، وعدد الدول التي تطل على شواطئ الخليج ثمانية، وهي دول مجلس التعاون الخليجي عددهم ستة(المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، والبحرين، وقطر، وعمان)، فضلًا عن العراق وإيران. (ياسين، ٢٠١٧: ١٣٩)

- **مبادرة الحزام والطريق (BRI):**

هي مبادرة أطلقها الرئيس الصيني "شي جين بينغ" في عام ٢٠١٣، وتعد مشروعًا استراتيجيًا شاملًا طويل الأجل؛ يهدف إلى ربط الصين بجنوب شرق آسيا ووسط آسيا والشرق الأوسط وأوروبا وأفريقيا عبر طريقين رئيسين، هما: " حزام طريق الحرير الاقتصادي البري" و"طريق الحرير البحري"(كامل، ٢٠١٩)[١]

فالحزام، يُقصد به " الحزام الاقتصادي لطريق الحرير البري"؛ أي بناء شبكة شاملة متفرعة عن طريق الحرير الأساس الذي يبدأ من الصين، ومن ثم ربطها مع وسط آسيا وروسيا وتركيا وأوروبا والبحر الأبيض المتوسط.(البدراني،٢٠٢٠ :١٥)

أماالطريق، فيُقصد به؛" طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين"؛ أي بناء شبكة بحرية تستهدف ربط الساحل الصيني بأوروبا عبر

[١] https: // www.academia.edu ٢٠٢٠/٨/٢٣

الصين الجنوبي والمحيط الهندي وقناة السويس والبحر الأبيض المتوسط بطريق واحد؛ وصولًا إلى السواحل الأفريقية وربط الساحل الصيني ومنطقة جنوب شرق آسيا والباسيفيك.(مردان، ٢٠١٦: ١٩١)

ويشمل المشروع تشييد شبكات من الطرق وسكك الحديد وانابيب النفط والغاز وخطوط الطاقة الكهربائية والإنترنت ومختلف البني التحتية.(إدريسي، ٢٠١٧: ٨)

مفهوم القوة الناعمة:

عرف جوزيف ناي القوة الناعمة بأنها:"هي في جوهرها قدرة أمة معينة على التأثير في أمم أخرى وتوجيه خياراتها العامة؛ وذلك استنادًا إلى جاذبية نظامها الاجتماعي والثقافي ومنظومة قيمها ومؤسساتها بدل الاعتماد على الإكراه أو التهديد"(Joeseph s.nye2003:117)، وهذه الجاذبية يمكن أن تكون: الثقافة الشعبية، الدبلوماسية الخاصة، المنظمات الدولية.ويحصُر (جوزيف ناي) القوة الناعمة لأي دولة من الدول الفاعلة في المسرح الدولي في ثلاثة عناصر أساسية: أولًا، الثقافة العامة، وما كانت جاذبة أو منفرة للأخرين. ثانيًا، القيم السياسية ومدى جدية الالتزام بها. ثالثًا، السياسة الخارجية المنتهجة، ومدى مشروعيتها، وقبولها الطوعي من طرف دول العالم، وبما يعزز مكانة الدولة(Joseph s.nye2003: 117)، كما عرفها بأنها"القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلًا عن الإرغام، وهي القدرة على التأثير في سلوك الآخرين للحصول على النتائج والأهداف المتوخاة بدون الإضرار والاستعمال المفرط للعوامل العسكرية والصلبة، وهذا ما حصل مع الاتحاد السوفيتي؛ حيث تم تقويضه من الداخل؛ لأن القوة لاتصلح إلا في السياق الذي تعمل فيه"(ناي، ٢٠٠٧: ٢٥-٣٣).

تاسعًا: أدوات جمع وتحليل البيانات المستخدمة:

اعتمدت الدراسة على مصادر جمع البيانات المكتبية، وتشمل:

- الكتب، والرسائل العلمية، والدوريات، والأبحاث المنشورة، وغير المنشورة التي تناولت الموضوع.

مقدمة

عزلت القوى الغربية الصين الشيوعية دبلوماسيًا في خمسينيات القرن الماضي، وكان الاتحاد السوفيتي اللاعب الأقوى والمهيمن في الشرق الأوسط؛ مما دفع الصين إلى إقامة علاقات مع دول صغيرة. وعلى مدى العقود الثلاثة التالية، عملت الصين على بناء علاقات دبلوماسية واقتصادية مع عدة زعماء يمنيين؛ شماليين وجنوبيين على حد سواء، وبذلت جهودًا للمحافظة عليها، هذه الجهود شملت مشاريع لتطوير البنية التحتية، والاستثمار في قطاع قطاع النفط وتقديم قروض، والغاز المكتشف حينها؛ إذ بدأت باستيراد النفط لتلبي احتياجاتها في ظل نمو قطاعها التصنيعي، ولكن مع تغير مكانة الصين دوليًا ومصالحها الاستراتيجية بشكل كبير منذ أوائل التسعينيات، تغيرت -أيضًا- علاقتها مع اليمن والقوى الإقليمية الخليجية التي تؤثر على في اليمن ومستقبلها. بدأت علاقة الصين بالسعودية في فترة الثمانينيات بعد تخلي الصين عن دعمها للجماعات الشيوعية المتمردة في دول الخليج، وهو قرار براغماتي استند إلى احتياجاتها المتزايدة من الواردات النفطية اللازمة لاستدامة الجهود الرامية لتحديث اقتصادها.

يحلل هذا المبحث اقتصاديات الترابط الاقتصادي بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي؛ فهو يبدأ بتحليل لمعالم العلاقة الاقتصادية السياسية، مع التركيز على الطاقة، والتجارة، والاستثمار، ومشاريع البنية الأساسية والبناء، ثم يناقش عملية إضفاء الطابع الرسمي على هذه العلاقات من خلال المفاوضات الجارية بشأن اتفاقية التجارة الحرة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي، ثم يدرس كيف قد تشتد هذه العلاقة الاقتصادية من خلال التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي في إطار مبادرة "الحزام والطريق" الصينية(فياض، ٢٠٠٦: ١٦٦).

تعد المصالح الاقتصادية عاملًا حاسمًا في نمو العلاقات الصينية العربية؛ حيث أصبحت المنطقة وجهة مهمة للمنتجات الصينية، فضلًا عن أنها سوق مربحة لعقود البناء والإنشاء التي تنفذها الشركات الصينية. وهنا ينبغي الإشارة إلى أن الصين تعد أكبر مستثمر أجنبي في المنطقة، وأكبر شريك تجاري لعشر دول عربية، بما في ذلك مصر والسعودية،

والإمارات، والعراق، وثاني أكبر شريك تجاري للعالم العربي ككل، وأكبر سوق صادرات البتروكيماويات الخليج، ويمكن توضيح ذلك في النقاط الآتية:

أولًا- العلاقات التجارية مع الصين:

تطورت علاقات التعاون والتبادل التجاري بين الدول الخليجية والصين في الفترة الأخيرة، وتجاوز التبادل التجاري بين دول الخليج والصين ١٩٠ مليار دولار عام ٢٠١٩م، بنسبة ١١% من إجمالي التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون، وأصبحت الصين الشريك التجاري الأول لدول مجلس التعاون الخليجي، وبالنسبة للعلاقات السعودية الصينية، فقد شهدت تطورًا كبيرًا منذ تسعينيات القرن الماضي حتى الوقت الحالي، وبذلت الرياض مساعي حثيثة لتنويع قاعدة اقتصادها وربطه بالصين، وهو ما بدأ واضحًا في زيارة العاهل السعودي سلمان بن عبد العزيز إلى الصين في مارس ٢٠١٧، وإبرام صفقات بقيمة ٦٥ مليار دولار. أما الإمارات فقد عززت علاقاتها الاقتصادية مع الصين خلال السنوات الأخيرة، وأصبحت بمنزلة الشريك التجاري الأكبر للصين في المنطقة، وبلغ حجم التبادل التجاري بينها وبين الصين ٥٣ مليار دولار عام ٢٠١٨(وحدة الرصد والتحليل،٢٠٢٢: ٥)

الدول الخليجية الأخرى لم تكن بعيدة عن مثل هذا التقارب، فالصين هي أكبر شريك تجاري لدولة قطر، حيث يسعى البلدان إلى تعزيز سبل التعاون المالي، وإفادة قطر من التقنية والخبرة التكنولوجية الصينية، وعلى هذا النهج كانت بقية الدول الخليجية التي اجتمع مسؤولوها مع مسؤولين صينين؛ بهدف تعميق الثقة الاستراتيجية المتبادلة.

الخطط الصينية تبدو حثيثة أيضًا بالتقارب شرقًا مع دول الخليج العربي، إذ إن الصين كقوة اقتصادية عالمية بحاجة إلى الاستمرار في تأمين مصادر الطاقة، ودول الخليج تلبي هذه الحاج الصينية، حيث تمثل نسبة تلبية الخليج لحاجيات الطاقة الصينية حوالي ٤٠%، ومن ثم أصبحت منطقة الخليج العربي على رأس أولويات الصين خلال مرحلة إصلاحاتها الاقتصادية، وسعت إلى الدخول في علاقات إيجابية مع الخليج خلال العقود الماضية.

ثانيًا- مبادرة الحزام والطريق، وتأثيرها في الخليج:

في محاولة لتطوير علاقاتها مع دول الخليج، سعت بكين إلى تنمية التعاون الاقتصادي في ظل مبادرة الحزام والطريق التي أطلقتها عام ٢٠١٣م؛ حيث تسعى الصين

من خلالها إلى توسيع تجارتها العالمية، ومن خلفها نفوذها السياسي، وذلك من خلال إنشاء شبكات من الطرق والموانئ عبر دول عدة ويمكن توضيح ذلك في الآتي:

١. الدبلوماسية الاقتصادية الصينية من خلال الحزام والطريق:

في سبتمبر ٢٠١٣م في جامعة نزاربايف في الأستانا، أطلق الرئيس الصيني شي جين بينج مبادرة "حزام واحد ، طريق واحد"، وهي عبارة عن شبكة تطوير بنية تحتية بقيادة الصين لإنشاء اتصال عبر آسيا الوسطى، وما بعد ذلك، عبر منطقة الخليج والبحر الأبيض المتوسط، مع أوروبا. وكان عنصر آسيا الوسطى، الذي أشار إليه بالحزام الاقتصادي لطريق الحرير، تعهدًا بإحياء الطريق القديم الأسطوري من خلال الاستثمار الهائل في الهياكل الأساسية في الطرق، ووصلات السكك الحديدية، والجسور، وخطوط الأنابيب، والشبكات التجارية، فضلًا عن توسيع الروابط الاجتماعية والثقافية، والربط بين الناس. (Ehteshami & Horesh, 2018 :24)

خريطة ١: توضح مبادرة الحزام والطريق خريطة ١: توضح مبادرة الحزام والطريق

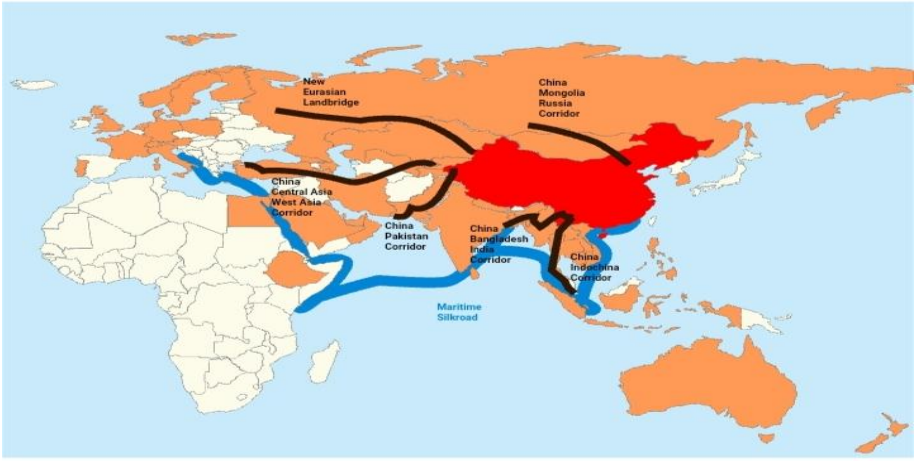

المصدر: Dennis Norimle,Chinas belt and road infrastructure plan also includes science , May16,2017,accessed at April,15,2019 on the link, www. Sciencemag.org.

ويسلط عنوان: "حزام واحد ، وطريق واحد" الضوء على مبادئ الوحدة التي تقوم عليها استراتيجية بناء البنية الأساسية في الصين. وهدفها هو تحديد الأهداف الإنمائية والأمنية المشتركة من خلال التعاون وتكامل الأهداف والاستراتيجيات التي تعود بالفائدة على الجميع. واختيار الأستانة، وجامعة نزاربايف على وجه الخصوص، كمكان لكشف الستار عن هذه المبادرة، ما كان يمكن أن يكون أكثر رمزية ودهاء. وإذ أشاد شي بمبادرة طريق الحرير بوصفها "فرصة ذهبية للتنمية" في عملية إعادة البناء، فقد أكد على المكانة الخاصة لكازاخستان باقتباسه من المثل الصيني القائل: إن "القرب من الوراء أكثر قيمة من القريب البعيد".(Ehteshami & Horesh 2018:24)

وتعد دول الخليج محورًا مهمًا لنجاح مبادرة(الحزام والطريق)، كونها على مسار هذه المبادرة؛ حيث إن موانئ الخليج ستكون محطات رئيسة للسفن التجارية الصينية المتجهة إلى مختلف دول العالم، وهذا ما جعل الصين تجري عددًا من إتفاقيات الإستثمار مع سلطنة عمان لإنشاء مدينة صناعية؛ للدعم اللوجيستي لمبادرة(الحزام والطريق).

الكويت، والتي تعد أولى الدول الخليجية الموقعة على مذكرة تفاهم للتعاون مع الصين في مبادرة(الحزام والطريق)، أعلنت من جهتها إحياء تجارة الترانزيت على مؤانئها لتجارة السفن الصينية؛ رغبًة في إحياء دورها التجاري والاقتصادي في المنطقة، كذلك تعد المبادرة لدول الخليج بمنزلة فرصة سانحة للاستثمار الاقتصادي، وهو ما سيكون له أثر في إثراء التنمية الاقتصادية الخليجية، لاسيما في مجال الطاقة المتجددة والبنى التحتية والاستثمار الداخلي.

٢. أهمية دول الخليج بالنسبة للمبادرة:

تتمتع منطقة الخليج العربي بعدد من الخصائص الجيوستراتيجية والجيواقتصادية المهمة التي جعلتها تكتسب أهمية كبرى في تخطيط وإستراتيجيات القوى العالمية العظمى والقوى الصاعدة، فهي تمثل مساحات كبيرة تختزن في باطنها ثروات وموارد طبيعية بكميات هائلة لاسيما النفط والغاز الطبيعي، هذا فضلًا عن ميزة الامتداد الجغرافي لسواحلها الطويلة على البحار، وهذا ما أكسبها بعدًا جوهريًا جعلها تشكل محورًا رئيساً من محاور الإستراتيجية الدولية في كافة جوانبها.

تحظى منطقة الخليج بأهمية كبيرة في مبادرة الحزام والطريق، بمقومات عدة التي تجعلها محور المبادرة تتمثل في موقعها الجغرافي الاستراتيجي كحلقة وصل بين القارات الثلاثة(أسيا وأفريقيا وأوروبا) ومصدر لإمدادات الطاقة، فضلًا عن امتلاك دول الخليج الموانئ ومناطق اقتصادية والعلاقات الثنائية بين الصين ودول الخليج العربي فضلاً عن العلاقات القوية بين دول مجلس التعاون الخليجي وباكستان، التي هي إحدى الدول المؤثرة في مبادرة الحزام والطريق،وربما تكون المبادرة مخرجًا لإيران من العقوبات الأمريكية.(علي،٢٠١٩)

لذلك تكتسب منطقة الخليج العربي أهمية كبيرة في الإستراتيجية الصينية الجديدة، وتكتسب -أيضًا- منطقة الخليج العربي مكانة بارزة في إستراتيجية(الحزام والطريق) الصينية، بحكم أن الطاقة تشكل حجر الأساس في هذه الإستراتيجية، والتي تم طرحها بمعادلة تعاون سميت بمعادلة(٣+٢+١)، بسبب أن الطاقة هي المحور الرئيس للتعاون.(Xinhuanent,2016:5-6)

وعليه تعد الصين منطقة الخليج العربي "شريكًا حاسمًا" في إستراتيجية (الحزام والطريق)OBOR ؛ حيث أعرب الرئيس الصيني في منتدى التعاون العربي الصيني في يونيو عام ٢٠١٤م أن دول مجلس التعاون الخليجي والصين تتمتعان بالتفاهم والصداقة المتبادلين منذ طريق الحرير القديم، وهما شريكان طبيعيان في بناء استراتيجية(حزام واحد، طريق واحد)One Belt One Road بشكل مشترك، وهذا يعني أن منطقة الخليج العربي سيكون بمنزلة محور للطرفين، والذي سيربط الصين بأوروبا؛ مما يؤدي إلى الكثير من المزايا الاقتصاديةالمضافة(Jian,2017: 1-2).

على الرغم من أن دول الخليج، باستثناء إيران لا تقع مباشرة على أي من الطرق الرئيسة والمسارات المحددة للمبادرة " الحزام والطريق" فإن ثمة إدراكا من الجانبين الصيني والخليجي للأهمية الكبيرة التي تحظى بها دول الخليج في إطار المبادرة. هذه الأهمية التي تمثلها المبادرة في سياق العلاقات التعاونية بين الصين ودول الخليج، تنبع من الكثير من الاعتبارات المهمة.

أولها: الموقع الجغرافي الإستراتيجي الذي تحظى به دول الخليج كحلقة اتصال مهمة بين القارات الثلاث التي تربط بينها المبادرة (آسيا وأفريقيا وأوروبا).

ثانيها: أن دول الخليج تعد مصدرًا أساسيًا للصين للحصول على موارد الطاقة، ولا تزال الصين في حاجة إلى إمدادات النفط والغاز من دول الخليج بكميات ضخمة.

ثالثها: امتلاك دول الخليج للموانئ والمناطق الاقتصادية والخدمات اللوجستية.

رابعها: العلاقات الثنائية المتميزة لهذه الدول مع الصين.

خامسها: أن دول الخليج تعد من أكبر الشركاء التجاريين للصين.

وبدورها تسعى الصين من تعاونها الاقتصادي مع دول الخليج في ظل المبادرة إلى تحقيق عدة أهداف، أولها: تلبية احتياجاتها المتزايدة من إمدادات الطاقة. ثانيها: الإفادة من عوائد التعاون الاقتصادي مع الدول الخليجية في مجالات البنية التحتية، والتصنيع ونقل التكنولوجيا الإنتاجية، والطاقة بمختلف مكوناتها؛ الأمر الذي يؤكد تركيز الصين في أولوياتها تجاه المنطقة على الاقتصاد.

٣. الفرص الكامنة في المبادرة لدول الخليج العربي:

أبدت الصين ترحيبها بمشاركة الدول العربية في مبادرة الحزام والطريق؛ لما تحظى به من أهمية استراتيجية ولوجيستية مهمة، يمكن أن تسهم في ربط أسواقها بالدول الأوروبية والآسيوية، وفي الوقت نفسه فقد بادرت الدول العربية بدعم التعاون مع الصين، وتوقيع عدد من مذكرات التفاهم والإتفاقيات؛ لتعزيز استثمارات البنية التحتية اللازمة لتنفيذ المبادرة.

وفي محاولة من جانب دول الخليج العربي للإفادة من الفرص والإمكانيات المتنوعة التي تتيحها مبادرة " الحزام والطريق" للدول المشاركة فيها، اتخذت دول الخليج الكثير من الخطوات والإجراءات، والتي تتمثل في الآتي:

١. تنسيق ومواءمة إستراتيجياتها وخططها التنموية مع المبادرة: قوبلت مبادرة " الحزام والطريق " بترحيب كبير واستجابة واسعة من جانب الدول العربية عمومًا، ودول الخليج العربي خصوصًا، وبدأ الكثير منها التخطيط بشكل إيجابي لمواءمة إستراتيجياتها وخططها التنموية الطموحة لتتناغم وتتوافق مع رؤي وأهداف وإستراتيجيات المبادرة. ومن ذلك رؤية" المملكة العربية السعودية٢٠٣٠" في السعودية "ورؤية الإمارات؛ لإحياء طريق الحرير، ورؤية "الكويت٢٠٣٥"، ورؤية "قطر الوطنية٢٠٣٠" ورؤية

"عمـان ٢٠٤٠" كمـا تتوافق مشـروعات البنيـة التحتيـة الإيرانيـة مـع المبـادرة. حيث وقـع الجانبان الكثير من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التـي شملت مختلـف مجـالات التعـاون فـي ظـل المبـادرة. إن تنسـيق السياسـات هـو أحـد أعمـدة مبـادرة الحـزام والطريـق، وذلـك مـن خلال إنشاء سلسلة من منصات التعاون الثنائية ومتعددة الأطـراف المحصصـة للمشـروع مع أكبر عدد ممكن من الدول العربية.(علي، ٢٠١٩)

٢. ترابط المنشآت، والبنـى التحتيـة: تشـارك الشـركات الصـينية فـي إطـار المبـادرة فـي إنشـاء الكثير من الموانئ في دول الخليج؛ مما سيؤدي إلى زيـادة القدرات المتاحـة والتـرابط بين الجانبين

٣. تحسن القدرات الصـناعية لـدول الخليج: تعمـل الصـين مـن خـلال المبـادرة علـى تحسين القدرات الصـناعية لـدول الخليج؛ حيث قامـت دول الخليج بتخصـيص منـاطق اقتصـادية خاصـة لإقامة المشروعات المرتبطة بالمبادرة.

٤. التعاون التجاري، والاستثماري: يؤدي التشارك في بنـاء " الحـزام والطريـق" إلـى تعزيـز تحريـر وتسـهيل التجـارة والاسـتثمار فـي الـدول والمنـاطق علـى طـول الحـزام "الحـزام والطريق" بجانب خفض تكاليف الصـفقات وتكـاليف ممارسـة التجـارة، وإطـلاق الإمكانيـة التنمويـة، وتوسـيع وتعميـق درجـة اشـتراك مختلـف الـدول فـي العولمـة الاقتصـادية، حيث تنص أول وثيقة لسياسة الصين تجاه الدول العربيـة، الصـادرة فـي عـام ٢٠١٦م، علـى أنـه سيتم بذل جهود مشتركة مع الـدول العربيـة لـدعم مبـادرة الحـزام والطريـق فـي إطـار مبـدأ المشاورات الواسعة، وتضيف الوثيقة أن الـدول العربيـة والصـين سيطبقان نمـط ٣+٢+١ في التعاون فيما بينهما، القائم على(ليانجشيانج، ٢٠١٨)، **أولًا:** التعـاون فـي مجـال الطاقـة بوصفه الركيزة الأساسية، ثانيًا:تيسير التجارة والاستثمار، ثالثًـا: الاهتمـام بمجـال التقنيـات المبكرة في الطاقة النووية.

٥. التـرابط بـين الشـعوب: يُعـد التفـاهم بـين الشـعوب بأبعـاده ومجالاتـه المتنوعـة الركيـزة الاجتماعية لبناء " الحزام والطريق"، وقد نجحت دول الخليج في الإفادة من هذا الجانـب في إطار علاقاتها مع الصين. اهتمت الصين من خـلال مبـادرة الحـزام والطريـق بالتبـادل الثقـافي والأكـاديمي مـع الـدول العربيـة، والبحـث عـن نقـاط الأهتمـام المشـتركة. (الخطيب،٢٠١٩: ١٢٢)

تمثل مبادرة الحزام والطريق فرصًة جديدًة لدول مجلس التعاون الخليجي؛ لركوب موجة جديدة في العولمة. فقد استطاعت دول الخليج الإفادة من الموجة الأولى للعولمة؛ نتيجة لوضعها كدول رئيسة مصدرة للطاقة، وبما أن الطاقة لا تزال عنصرًا مهماً في السياق الاقتصادي، فإن المبادرة يمكن أن تشجع الاندماج الإقليمي في مجال الطاقة بوسائل منها نقل الكهرباء والمشاريع الإستراتيجية لتخزين الطاقة.

ومستقبلًا يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي الإفادة من الفرص الناتجة عن مبادرة الحزام والطريق في تنويع هياكلها الاقتصادية، ويتيح لدول مجلس التعاون الخليجي الدخول في استثمارات مشتركة مع الصين في مشاريع البنية التحتية في الدول الأخري المشتركة في المبادرة. وقد يؤدي ذلك إلى تعزيز الترتيبات متعددة الأطراف؛ ما يعزز من الحضور الدولي لدول مجلس التعاون الخليجي بما يتجاوز المنطقة.

٤. تحديات مبادرة الحزام والطريق في منطقة الخليج العربي:

ترجع التحديات في معظمها إلى سوء الفهم المحيط بسياسات الصين تجاه الشرق الأوسط عمومًا، والدافع وراء مبادرة الحزام والطريق خصوصًا. وتواجه مبادرة الحزام والطريق عددًا كبيرًا من التحديات، سواء كانت هذه التحديات من قِبل الولايات المتحدة الأمريكية التي تراها إستراتيجية تهدف بالأساس إلى تغير بنية النظام الدولي، فضلًا عن أنها تعبر عن الرغبة الصينية في الاستئثار بالنظام الاقتصادي الدولي، هذا بالإضافة إلى مواقف بعض القوى الآسيوية؛ مثل الهند التي ترى أن هذه المبادرة تمس سيادتها خاصة في ظل الاتفاق الصيني الباكستاني بالنسبة لمنطقة العبور، ومن أبرز هذه التحديات التي تواجه منطقة الخليج:

١. عدم الاستقرار في بعض الدول العربية: تعاني بعض الدول العربية من حالة عدم الاستقرار وغياب الأمن ممايجعل الصين تتحفظ وتتردد في توسيع تعاونها معها، وخاصة في المجال الاقتصادي الذي يُعد العامل الأكثر تأثيرًا في سياسة الصين الخارجية.(حمشي،٢٠١٧: ١١٦)
٢. التأثير على ديناميات القوى الإقليمية: من المتوقع أن تؤثر مبادرة الحزام والطريق على ديناميات القوى الإقليمية؛ فقد ينطوي الممر الاقتصادي الذي يربط بين الصين وآسيا الوسطى وآسيا الغربية على مشكلات لدول مجلس التعاون الخليجي؛ نظراً لأنه يسمح

لإيران أن تصبح مركزًا للنقل واللوجيستيات، فضلًا عن قدرتها على الإمداد بالطاقة، أما الممر الاقتصادي الذي يربط بين الصين وباكستان؛ فقد يشكل ممرًا رئيساً لدول مجلس التعاون الخليجي؛ لأن "ميناء غوادار" يمكن أن يسرع تجارة النفط الخليجي مع الصين، لكنه قد يشكل بديلًا عن الموانئ الخليجية في الوقت نفسه؛ مما سيؤدي إلى تحويل التجارة الدولية بعيدًا عن تلك المنطقة.(Fulton2017: 5)

٣. استيعاب دور إيران: الصين وإيران بينهما علاقات اقتصادية كبيرة، ومن المؤكد أن نطاق التعاون بينهما في إطار مبادرة الحزام والطريق سينمو في السنوات المقبلة، وتخشي دولة الإمارات العربية المتحدة من التعاون بين الصين وإيران في مبادرة الحزام والطريق سيزيد من قوة إيران والتي تتوسع بصورة عدوانية إلى حد بعيد في المنطقة.[٢](Dorsey,2016)

ثالثًا: تحليل معلومات أساسية عن مشاركة الصين في الإدارة الاقتصادية في الشرق الأوسط:

في العصر الحديث، تنوعت مكونات كل من الصين ودول الخليج بشكل متزايد خاصة الروابط والتفاعل بين الاتجاهين، وتعمقت مشاركتها في الشؤون الاقتصادية في الشرق الأوسط. وفي الوقت نفسه، ومع زيادة قوتها الوطنية وتوسيع مصالحها الخارجية، تزايدت التوقعات والضغوط في الداخل والخارج، من أجل اضطلاع الصين بدور أكبر في شؤون دول الخليج. ويمكن توضيح ذلك فيما يأتي:

أولًا: تتبنى الصين خطة قائمة على أن مصالح الصين الاقتصادية في الشرق الأوسط آخذة في التوسع بسرعة، والتفاعل الاقتصادي المعقد آخذ في النمو. وفي الوقت الحاضر، تحتاج الصين وبلدان الشرق الأوسط بشكل متزايد إلى استراتيجية متبادلة. إن منطقة الشرق الأوسط هي المصدر الرئيس للطاقة في الصين، والقنوات الاقتصادية والتجارية الرئيسة، وتصدير السلع والخدمات الخارجية، والوجهة المهمة لمغادرة المؤسسات. وهو أيضا مجال هش لحماية المصالح الخارجية. وفي السنوات الأخيرة، اتسع الطلب الجوهري على تعزيز

[٢] www.rsis.edu.sg,28 January2016. بتاريخ٢٠١٩/٦/٢٢

العلاقات الاقتصادية بين الصين والشرق الأوسط، وتنسجم مبادرة الحزام والطرق مع مطالبة بلدان الشرق الأوسط بأن "انظر إلى الشرق"(Zhang, 2018: 189-205).

كما يتعمق التفاعل الاقتصادي والروابط الاقتصادية المعقدة بين الجانبين، وتتزايد أهمية الشرق الأوسط في الاستراتيجية الدولية للصين؛ للاستحواذ على الطاقة، ومن بين أكبر 10 بلدان مصدره للنفط ستة بلدان في الشرق الأوسط : (المملكة العربية السعودية والعراق وعمان وإيران والكويت والإمارات العربية المتحدة)، وفي الوقت نفسه، توسعت علاقات الصين الاقتصادية مع منطقة الشرق الأوسط تدريجيا لتتجاوز مجالًا واحدًا من تجارة الطاقة إلى التمويل والاستثمار والتعاون الاقتصادي العالمي، ونتيجة لهذا، توسعت الصين في علاقاتها الاقتصادية مع الشرق الأوسط بطرق متنوعة تتجاوز النفط، وأصبح الشرق الأوسط -أيضاً- نافذة مهمة لمراقبة التنمية العالمية للاقتصاد الصيني(مطاوع، ٢٠٢٠: ١٢٧-١٢٨).

وقد أدى التحسن السريع في الوضع الاقتصادي للصين والحاجة إلى المشاركة في الشؤون الاقتصادية العالمية إلى زيادة أهمية العلاقات الاقتصادية مع منطقة الشرق الأوسط، كما أن استراتيجية التعاون الاقتصادي الأجنبي الجديدة، مثل: مبادرة الحزام والطرق، قد أبرزت أهمية منطقة الشرق الأوسط. ومن ثم، تعتبر الصين الشرق الأوسط مركزا تجاريًا ولوجستيًا وماليًا مهماً، فضلا عن كونه صلة رئيسة بالمصالح السياسية والاقتصادية لأوروبا. ومن الواضح أن المشاكل الاقتصادية والإنمائية التي طال أمدها في منطقة الشرق الأوسط والاضطرابات الإقليمية الناجمة عنها ليست في مصلحة الصين الوطنية، وهي تتطلب من الصين أن تشارك في الشؤون الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط بطريقة جديدة، وهي الحاجة إلى حماية مصالح الصين الوطنية الآخذة في الاتساع في المنطقة والعالم(تشينغ، ٢٠٢١).[٣]

[3]https://aawsat.com/home/article/2559371/%D8%AA%D8%B4%D9%86-%D9%88%D9%8A-%D8%AA%D8%B4%D9%8A%D9%86%D8%BA/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D8%A7%D9%86%D9%81%D8%AA%D8%A7%D8%AD%D8%A7%D9%8B-%D8%B9%D9%8بتاريخ٢٠٢١/٨/١٥

ثانيًـا: تتحـرك الصـين وفقًـا لرؤيـة فحواهـا؛ أن توقعـات وضـغوط بلـدان الشـرق الأوسـط والمجتمع الدولي بشأن مشاركة الصين في الحكم المشترك آخذة في الارتفاع. وفي الوقت الحاضر، أصبحت الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وأول أكبر تجارة للسلع، وثالث أكبر بلد استثماري. وتؤدي الصين دورًا مهمًا في نظام الإنتاج العالمي ونظام التجارة العالمي. وأصبح نموذج السوق المحلية والتنمية الاقتصادية في الصين القوة الدافعة لتنمية الكثير من الاقتصادات المتقدمة والنموذج لتنمية الاقتصادات النامية. ولبلدان الصين والشرق الأوسط تكامل اقتصادي قوي، وأساس جيد للتعاون، وشراكة اقتصادية وتجارية مثالية(حمشى، ٢٠١٨: ١٢).

تتلخص دراسة تلك السياسة إلى أن المنافسة بين الصين ودول الشرق الأوسط ليست واضحة؛ فالصلات التجارية أوثق وتظهر خصائص التجارة بين الصناعات، مما يدل على التكامل التجاري القوي الذي أصبحت الصين الشريك التجاري والاستثماري الرئيس لبلدان الشرق الأوسط، ومركز سوق تصدير الطاقة، ومكان الاستثمار الجديد لدولار النفط، والمسار الإنمائي للصين وتجربتها الإنمائية، قد اجتذبت اهتمام بلدان الشرق الأوسط. وتعتقد بلدان الشرق الأوسط أن الصين آخذة في الظهور كقوة عالمية جديدة تتمتع ببنيان اقتصادي قوي وتوقعات متزايدة لمشاركة الصين في الشؤون الاقتصادية الإقليمية(حمشى، ٢٠١٨: ١٣-١٤).

وترحب الصين بالقيام بدور أكبر في التنمية الاقتصادية الإقليمية والحكم في ظل خلفية أنماط إقليمية معقدة ومتقلبة. "النظر إلى الشرق" والعملية الانتقالية في بلدان الشرق الأوسط توفر فرصة نادرة للصين لاستخدام مزاياها وإنجازاتها الإنمائية لتوفير المنافع العامة للشرق الأوسط. ولقد وجهت الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، انتقادات متكررة وسياسة الصين في الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة، وإذ يحتج بأن سياسة الصين في الشرق الأوسط هي السعي إلى تحقيق الطاقة(حمشى، ٢٠١٨: ١٣-١٤).

إن مشاركة الصين في الإدارة الاقتصادية في الشرق الأوسط لن تساعد فقط على صون أمن الطاقة في الصين، والاستقرار الطرفي والمصالح الاقتصادية الخارجية، ولكن -أيضًا-

تمكين الصين من تجربة الإصلاح الناجحة، التنمية والحكم الوطني للخروج من البلد، وتعكس خصائصها ومساهماتها، وتخلق صورة قوة مسؤولة(السفارة الصينية، ٢٠٢١).[٤]

ثالثاً: ترى الصين أن المشاركة في الإدارة الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط جزء مهم من مشاركة الصين في الإدارة الاقتصادية العالمية، وطريقة مهمة لتعزيز قدرة الصين على الإدارة الاقتصادية العالمية وصوتها، ومرحلة مهمة لتعزيز التعاون بين البلدان الرئيسة. ومنذ انعقاد المؤتمر الثامن عشر، اقترحت الصين المشاركة بنشاط في الإدارة الاقتصادية العالمية وتوفير المنافع العامة، وتعزيز صوتها المؤسسي في الإدارة الاقتصادية العالمية.(مصطفى، ٢٠١٩: ١٦-٢٢)

فمن ناحية، فإن الإدارة المعقدة والصعبة لمنطقة الشرق الأوسط تختبر بصورة متزايدة قدرة القوى العظمى على الإدارة العالمية، والمشاركة النشطة في الإدارة الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وسيلة مهمة لتعزيز إنشاء نظام الإدارة الاقتصادية العالمية للصين وصوته من الميادين الإقليمية والمحددة ذات الصلة، كما أنها تفضي إلى استحداث طرق جديدة لتحسين الإدارة الاقتصادية العالمية. ومن ناحية أخرى، فإن منطقة الشرق الأوسط هي أيضا منطقة رئيسة تؤثر على مسار العلاقات بين الدول العظمى(مصطفى، ٢٠١٩: ١٦-٢٢).

وتشارك القوى العظمى في العالم في عملية الإدارة الاقتصادية في الشرق الأوسط بدرجات مختلفة. وفي الوقت نفسه، توجد مصالح وتناقضات القوى العظمى في الشرق الأوسط، وهناك اختلافات بين سياسات وإجراءات الحكم. إن انخراط الصين التدريجي والمتزايد في الشؤون الاقتصادية في الشرق الأوسط يشكل تحدياً محدداً للبلدان الأمريكية والأوروبية المهيمنة تقليدياً، وقد تسبب في الشك والمقاومة من جانب الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة(جارفر، ٢٠٠٩: ٣٥٧).

لقد أدى الوجود المتزايد للصين في الشرق الأوسط إلى نشوء نزاع جديد بين الصين والولايات المتحدة، وهو النزاع الذي قد يتحول إلى نقطة صراع خطيرة في المستقبل. ولذلك،

[4] http://ye.china-embassy.org/ara/sgxw/t1045940.html بتاريخ ٢٠٢١/٧/٢٣

من المهم جدا السيطرة على التنافس والصراع بين القوى العظمى، وبناء علاقات التعاون بين القوى العظمى المفتوحة والمربحة للجميع. ويمكن أن تصبح الإدارة الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط "منطقة تجريبية" مهمة بالنسبة للصين وغيرها من القوى العظمى، ولا سيما الصين والولايات المتحدة، اللتين لهما مصالح مشتركة كثيرة ومجال واسع للتعاون في الشرق الأوسط، بما في ذلك المحافظة المشتركة على استقرار إمدادات الطاقة وتعزيز التنمية الاقتصادية الإقليمية(جارفر، ٢٠٠٩: ٣٦٣).

وفي الوقت الحاضر، تتقارب مصالح الصين والولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن الصين تتعارض مع الولايات المتحدة وغيرها من الدول الكبرى وتؤدي دورا مختلفا في الشرق الأوسط، فإن المصالح المشتركة للقوى العظمى في الشرق الأوسط تفوق عموما الخلافات، كما أن حماية وتعزيز المصالح المتبادلة يشكل تحديا مشتركا لجميع المشاركين(شلبى، ٢٠٠٦: ٢٨-٣١).

إن تفوق أمريكا السياسي والعسكري وتأثير الصين الاقتصادي يجعل وجودها في الشرق الأوسط متكاملاً إلى حد ما(فانغ، ٢٠١٩).[٥]

في السنوات الأخيرة، ارتفع حجم التجارة بين الصين وست دول في مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير، ومع هذه العلاقات التجارية أصبحت الصين شريكاً اقتصادياً رئيساً لمجلس التعاون الخليجي.

قامت كل من الصين ودول مجلس التعاون الخليجي، الواقعة على طرفي نقيض آسيا، بتطوير علاقات مكثفة ومتعددة الجوانب، وكانت العلاقات التجارية والاقتصادية تشكل أساساً في تنمية هذه الروابط؛ حيث تلعب الطاقة دوراً مهما، وعلى نحو متزايد، أصبحت العلاقات التجارية أكثر تنوعاً ونمواً، مع الاستثمار المباشر الأجنبي، ومشاريع البنية الأساسية والبناء التي تتسم بالكثافة، ويفحص هذا الجزء نمو العلاقات بين الصين ودول

[5] http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/jj/201910/t20191030_800183211.html بتاريخ ٢٠١٩/٩/٢٢

مجلس التعاون الخليجي(فياض، ٢٠٠٦: ١٦٦-١٦٧) في وقت؛ حيث بدأت مبادرة "الحزام والطريق" تلعب دوراً متزايد الأهمية في العلاقات الدولية الصينية.

ويبدأ هذا الحوار بمناقشة الاقتصاد السياسي للعلاقات بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي، ثم يناقش المفاوضات الجارية والآثار المترتبة على اتفاقية التجارة الحرة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي، والتي من المتوقع أن تبرم في المستقبل القريب. ثم يعمل هذا الإطار على وضع إطار للعلاقة من حيث الدور المحتمل لمجلس التعاون الخليجي في واجهة المعدل الأساس (BRI)، وكيف قد يؤثر هذا على المسار المستقبلي للتعاون بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي.(مطاوع، ٢٠٢٠: ٤٥)

الاقتصاد السياسي للعلاقات بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي:

يعد العامل الاقتصادي أحد أهم العوامل الفاعلة في التوجه الصيني نحو دول مجلس التعاون الخليجي وتتحدد الأهمية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي فيما يأتي:-

- النفط: كانت الطاقة منذ فترة طويلة في قلب التجارة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي، ورغم أن البلدان الغربية كانت سوق التصدير الرئيسة للطاقة في الخليج، فإن دول شرق آسيا أصبحت أكبر مستوردين للنفط والغاز الطبيعي في الخليج، وهو الاتجاه الذي من المقرر أن يستمر كثورة الصخر الزيتي؛ فضلاً عن ذلك فإن الضغوط الرامية إلى المزيد من التنويع وتنمية مصادر الطاقة البديلة تنمو في الغرب. (صلاح،٢٠١٨: ٣)

ففي عام 2013 أصبحت الصين أكبر مستورد للنفط على مستوى العالم، ومن المتوقع أن تظل كذلك في المستقبل المنظور، ومن المتوقع أن تتفوق على الولايات المتحدة من حيث استهلاك النفط بحلول عام 2034. وفي الوقت نفسه، لن يتمكن الإنتاج المحلي، برغم توقع التقارير لزيادة متواضعة، من تلبية احتياجاته المتزايدة من الطاقة. وعلى هذا فإن دول مجلس التعاون الخليجي تلعب دوراً مهماً في استراتيجية أمن الطاقة في الصين.(زهران، ٢٠١٩)

ووفقاً لوكالة معلومات الطاقة الأمريكية فإن منطقة الخليج موطن لستة من الموردين الرئيسين لواردات النفط الخام في الصين، والتي تمثل 33%. إن الاحتياطيات المؤكدة من النفط لدى مجلس التعاون الخليجي تمثل 5،29% من الاحتياطيات العالمية، إن قطر هي رابع أكبر دولة منتجة للغاز الطبيعي على مستوى العالم.

الشكل١:يوضح أكبر موردي الطاقة في الصين

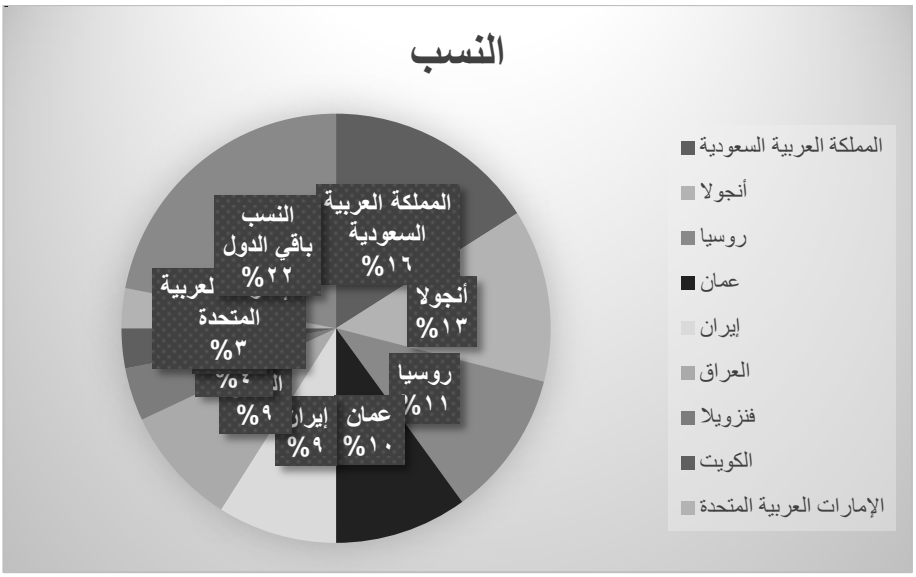

المصدر: وكالة معلومات الطاقة الأمريكية، الصين بيانات الطاقة الدولية وتحليلها، 14 مايو ٢٠١٥، (Egency,2015)

الشكل ٢: احتياطيات النفط في دول الخليج.

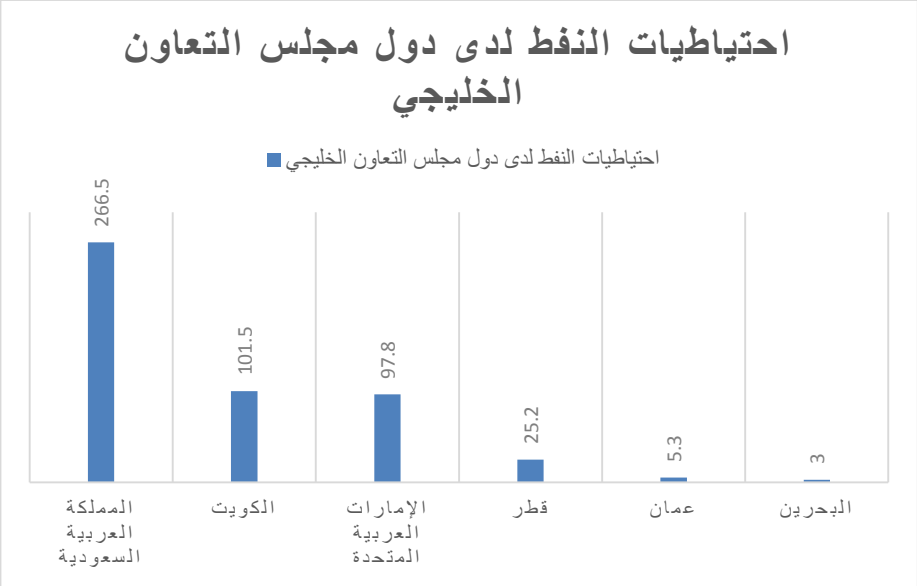

المصدر: وكالة معلومات الطاقة الأمريكية (الأمريكية، ٢٠١٥).

وتعد منطقة الخليج العربي الشريان الأكبر لتدفق النفط ، من الناحية الإنتاجية والتسويقية والاحتياطي، فمنطقة الخليج هي مركز الثقل النفطي العالمي إنتاجًا واحتياطيًا وثروة، فقد بلغ إنتاج النفط عام ٢٠١٦ حوالي (٥،٢٦٤٧٣) ألف برميل يوميًا، أي بنسبة (٥،٣٣%) من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الخام، وبلغ الاحتياطي النفطي في منطقة الخليج العربي حوالي (٩٩،٧٩٧) مليار برميل عام ٢٠١٦م من مجمل الاحتياطي العالمي للنفط الخام أما يعادل (٤،٦٢%).(الشهابي والعوفي،٢٠١٧: ٩٩) هذا بالإضافة إلى امتلاك منطقة الخليج العربي على كميات ضخمة من احتياطات الغاز الطبيعي والتي تقدر بحوالي (٧٨٧٥٢) مليار متر مكعب عام ٢٠١٦م، والتي تشكل نسبة (٢،٤٠%) من إجمالي الاحتياط العالمي؛ حيث إن دول مجلس التعاون تستحوذ على النصيب الأكبر منه؛ إذ حيث بلغ إحتياطها (٤١٥٥٩) مليار متر مكعب.

جدول (١) احتياطي منطقة الخليج العربي من النفط الخام، والغاز الطبيعي لعام ٢٠١٦م

الدول	احتياطي النفط (مليار برميل)	احتياطي الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب
الإمارات	٨٠،٩٧	٦٠٩١
البحرين	١٢،٠	٩٢
السعودية	٤٦،٢٦٦	٨٥٨٨
قطر	٢٤،٢٥	٢٤٢٩٩
الكويت	٥٠،١٠١	١٧٨٤
عمان	٣٧،٥	٧٠٥
العراق	١٠،١٤٣	٣٦٩٤
إيران	٤٠،١٥٨	٣٣٤٩٩

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد٢٠١٧ ، أبو ظبي، ٢٠١٧، ملحق (١١٥)، ص٣٣٢، وملحق (٢١٥): ص ٣٣٣.

لذلك أصبحت منطقة دول الخليج العربي إحدى أهم المناطق في الإستراتيجيات الدولية؛ لذلك أصبحت منطقة الخليج العربي منطقة ذات نفوذ مهمة وأصبحت محورًا للصراع الدولي ومسرحًا لتصارع القوى العالمية، ومن بين هذه القوى الصين بوصفها قوى صاعدة، وأمن الطاقة يمثل للصين مسألة بالغة الأهمية، خاصة مع تزايد حاجاتها من النفط الخام، في ظل التطور الذي يبلغه الاقتصاد الصيني وهو ما جعل الصين مستهلكًا كبيرًا للنفط،

وهذا ما جعل السياسة الخارجية الصينية تهتم بمسألة ضمان أمن الطاقة، وقد تحتم عليها ضرورة التوجه بسياستها الخارجية إلى تبني استراتيجيات من شأنها خلق علاقات مع دول مختلفة وتكون هذه الدول غنية بموارد الطاقة حتي تتمكن من ضمان إمداداتها من الطاقة، وبما أن منطقة الخليج تُعد من المناطق الغنية بموارد الطاقة فإن الصين وضعت منطقة الخليج العربي ضمن أولوياتها. تعد القيادة الصينية أن أمن النفط لم يعد مهمًا فقط للحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي، بل أصبح يلعب دورًا مهمًا في تعزيز الأمن القومي الصيني.(صيدم، ٢٠٠٤: ٧٩-٨٠)

- التبادل التجاري: يعد التبادل التجاري أهم محاور التعاون بين الطرفين، إن طبيعة تجارة الطاقة هذه مكملة لبعضها البعض، ويدرك قادة دول مجلس التعاون الخليجي أنهم في احتياج إلى أسواق تصدير طويلة الأجل جديرة بالثقة، ومن المتوقع أن يتزايد الطلب الصيني بشكل مضطرد من الآن وعام 2025. وفي حين أن مشاريعها الإنتاجية المحلية تزيد زيادة معتدلة؛ فمن المتوقع أن يزداد استهلاكها زيادة كبيرة، وعلى هذا فإن النفط المستورد سوف يشكل سمة مهمة من سمات أمن الطاقة في الصين في العقود المقبلة، ويرى المنتجون الخليجيون أن الصينيين يعد عميلاً جديراً بالثقة (سلمان، ٢٠١٤: ٣٠).

شهدت التجارة الثنائية بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي نمواً كبيراً هذا القرن؛ حيث يمثل مجلس التعاون الخليجي نسبة كبيرة من التجارة الصينية في العالم العربي، فقد ارتفعت القيمة التجارية من أقل قليلاً من 10 مليار دولار في عام 2000 إلى ما يقرب من 115 مليار دولار في عام 2016، فقد أصبحت المملكة العربية السعودية الشريك التجاري الأكثر أهمية للصين في الشرق الأوسط، وتأتي الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية، وفي مجموعها، يصنف مجلس التعاون الخليجي كسادس أكبر مقصد تصدير للصين وخامس أكبر مقصد للاستيراد. (Fulton, 2019 : 13)

جدول (٢) إجمالي واردات دول الخليج من الصين لعامي ٢٠١٦-٢٠١٧م.

الدولة	٢٠١٦ م	٢٠١٧ م	نسبة النمو
الإمارات	٠،١٢٠،٤٢	٤،٢٤٥،٤٨	٥،١٤
البحرين	٧،٤٢٩،١	٨،٥٣،١٦	٧،١٥
السعودية	٤،٠٨٢،٢٠	٧،٥٢٥،٢٠	٢،٢
سلطنة عمان	١،١٠٧،٣	٨،٤٧٧،٣	٩،١١
قطر	٢،٣٢٠،٣	٧،٣٩٥،٣	٣،٢
الكويت	٩،٦٤٤،٤	٨،٥٠٤،٥	٥،١٨

جدول (٣) إجمالي صادرات دول الخليج للصين لعامي ٢٠١٦-٢٠١٧م.

الدولة	٢٠١٦ م	٢٠١٧ م	نسبة النمو
الإمارات	١،٧٦١،١٠	٥،٨٩٥،١٢	٨،١٩
البحرين	٥٢٣.١	٧،١٠٦،١	٥،١١١
السعودية	٠،٣١١،٢١	٠،٩٦١،٢٥	٨،٢١
سلطنة عمان	١،١١.٢٦١	٢،٨٢٩،١١	٠،٥
قطر	١،٤٨٦،٤	٠،٢٤٥،٧	٥،٦١
الكويت	٥،٨٥٢،٥	٧،٢٨٠،٨	٥،٤١

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي GCC-STAT، إحصائيات التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي، التقرير السنوي ٢٠١٩م،مسقط، سلطنة عمان، ص- ص ٤٠:٢٦.

ورغم أن تجارة الطاقة تتميز بكثافة في هذا الترابط المتنامي، فإن دول مجلس التعاون الخليجي كانت تعتمد بشكل متزايد على الصادرات الصينية، فدول مجلس التعاون الخليجي هي جميعها اقتصادات ذات منتجات منفردة،

استناداً إلى صناعات النفط والبتروكيماويات؛ وهي معتمدة على الواردات لتوفير المنتجات الصناعية والسلع الحياتية اليومية. (زهران، ٢٠١٩)

وتتطلب خطط التنمية الطموحة لمجلس التعاون الخليجي واردات كبيرة من الآلات الزراعية والمعدات الصناعية ومواد البناء، وبسبب نموها الاقتصادي السريع، تطورت قدرة صناعة التصنيع في الصين بشكل كبير، وبوصفها "مصنع العالم"، أصبحت الصين تعتمد على الأسواق الخارجية في صادراتها الصناعية، في حين أصبح الاستحواذ على الموارد الطبيعية لتغذية المزيد من التنمية أكثر إلحاحا، وعلى هذا فهناك درجة عالية من التقارب في العلاقات التجارية بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي.(عبد الله،٢٠٠٩: ٢٣٢)

وبعيداً عن التجارة، فهناك مجالات أخرى؛ حيث تزايدت الروابط الاقتصادية، ويشمل التعاون الرأسمالي بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي الاستثمار المتبادل، والتعاقد على المشاريع، والتعاون في مجال العمل، والتشاور في مجال التصميم، وقد زادت الاستثمارات المباشرة لمجلس التعاون الخليجي في الصين من 371.73 مليون دولار في عام 2008 إلى 596.8 مليون دولار في عام 2010، وقد أدى عدم اليقين السياسي في أعقاب الربيع العربي إلى انخفاض كبير في الاستثمار المباشر الأجنبي؛ الأمر الذي أدى إلى انخفاض كبير في الاستثمار إلى 32،96 مليون دولار.(خزار، ٢٠١٩: ٢٠٧)

وعلى نحو مماثل، يشهد الاستثمار المباشر الصيني في مجلس التعاون الخليجي نمواً متزايدا. ففي الفترة من عام 2003 إلى عام 2010، ارتفع الاستثمار المباشر الصيني في مجلس التعاون الخليجي من 66،10 مليون دولار إلى 675،1 مليار دولار، ثم ارتفع إلى 2275،2 مليار دولار في عام ٢٠١٠م.(الإسكوا،٢٠١٩: ١٩٨)

شكل٣ : يوضح تطور واردات دول مجلس التعاون من الصين خلال الفترة(٢٠١٠-٢٠١٤م).

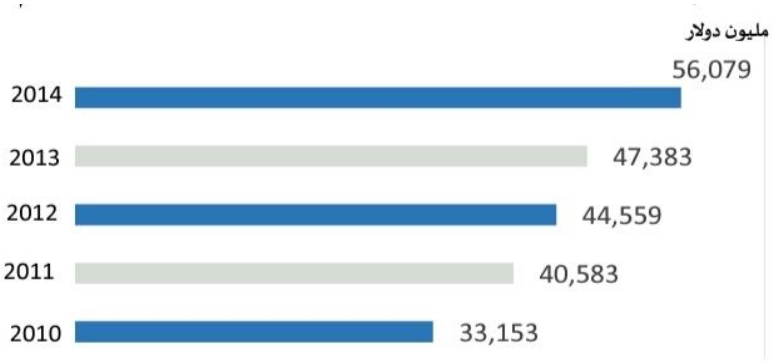

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي (٢٠١٦) ص٥

بلغ إجمالي قيمة الواردات الخليجية من الصين خلال عام ٢٠١٤م نحو ٠٧٩،٥٦ مليون دولار مقابل ٣٨٣،٤٧ مليون دولار عام ٢٠١٣م بنسبة زيادة قدرها ٤،١٨%، ومثلت هذه الواردات بالنسبة إلى إجمالي واردات المجلس من العالم ٨،١١% عام ٢٠١٤م مقابل ٢،١٠%عام ٢٠١٣م.

ونلاحظ أن الواردات الخليجية من الصين؛ سجلت ارتفاعًا ملحوظًا في عام ٢٠١٤م مقارنة مع عام ٢٠١٠م بنسبة زيادة قدرها ٢،٦٩%

شكل٤: يوضح تطور صادرات دول مجلس التعاون إلى الصين خلال الفترة(٢٠١٠-٢٠١٤م).

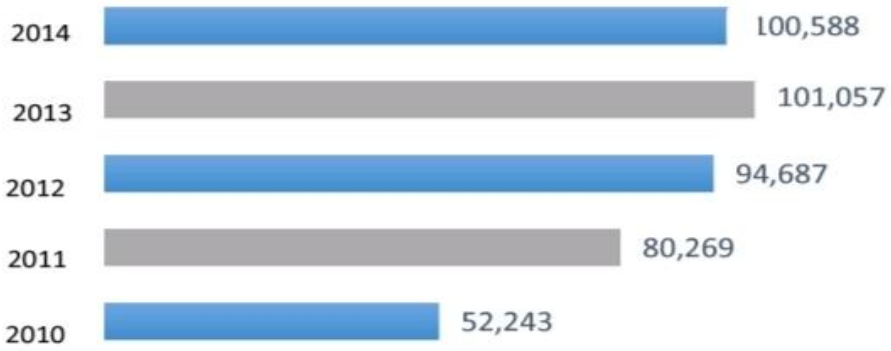

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي (٢٠١٦) ص٥-٦.

بلـغ إجمـالي قيمـة صـادرات دول مجلـس التعـاون الخليجـي إلـى الصـين ٥٨٨،١٠٠ مليـون دولار خـلال عـام ٢٠١٤م؛ ممـا يشـكل نسـبته ٧،١١% مـن إجمالي قيمة صـادرات دول مجلس التعـاون الخليجي للأسواق العالميـة فـي العـام نفسه. شهدت قيمة إجمالي صادرات الخليج إلـى الصـين زيـادة نمو مرتفعـة خـلال تلك الفترة؛ أي بمتوسط معدل نمو سنوي قدره ٨،١٧%.

شكل ٥: يوضح تطور التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٤).

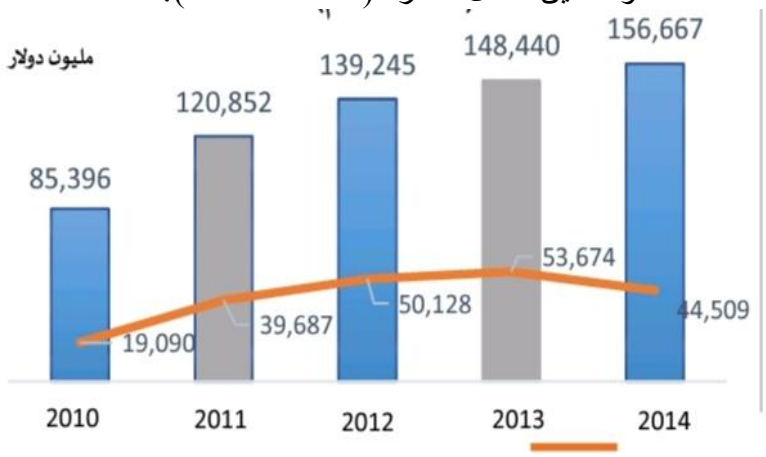

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي (٢٠١٦) ص٥.

تطور حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٤)؛ فقد سجل فائضاً في الميزان التجاري لدول المجلس خلال تلك الفترة ما بين ٠٩٠،١٩ مليون دولار عام ٢٠١٠م إلى ٦٧٤،٥٣ مليون دولار عام ٢٠١٣م كأعلى قيمة خلال هذه الفترة، في حين حقق الميزان التجاري بين دول المجلس والصين فائضًا يقدر بحوالي ٥٠٩،٤٤ مليون دولار عام ٢٠١٤م منخفضًا بنسبة ١،١٧%عما كان عليه في عام ٢٠١٣م

- الاستثمارات المشتركة: تجسد البعد الآخر في العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول الخليج العربية بتزايد حجم الاستثمارات الصينية في الأسواق الخليجية والاستثمارات الخليجية في السوق الصينية، وعكس تزايد هذه الاستثمارات تنامي العلاقات الاقتصادية بين الجانبين وتحفيز إنشاء مجالات أخرى يجري على أساسها التبادل والتنسيق الاقتصادي، فقد كدست دول مجلس التعاون الخليجي احتياطيات ضخمة من الدولارات النفطية؛ الأمر الذي جعلها تشكل

جهات فاعلة مهمة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة. لقد تم استخدام ثروة نفط مجلس التعاون الخليجي لشراء الأسهم في الشركات الخاصة، والاستثمار في الأوراق المالية الحكومية الأجنبية، وتمويل المشاريع في دول الشرق الأوسط التي عدّها مستثمرون آخرون محفوفة بالمخاطر (Lawson, 2012: 18-19)،وبمعدل مخفض نسبة إلى ما قبل التباطؤ الاقتصادي العالمي في عام 2009.

وقد حدث انخفاض كبير في الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت والمملكة العربية السعودية، فقد حققت البحرين زيادات متواضعة، وكان النمو في عمان وقطر والإمارات العربية المتحدة كبيرا. ومع مشاريع البنية الأساسية الإقليمية والأحداث المستقبلية البارزة القادمة مثل: معرض دبي 2020 العالمي، وكأس الفيفا العالمي في قطر في عام 2022، فمن المتوقع أن يستمر الاستثمار الأجنبي المباشر في مجلس التعاون الخليجي في النمو (The Economist Intelligence Unit 2014: 27).

ومن ثم،فإنها تمثل وجهات محتملة جذابة للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني، وخاصة مع تكثيف المشاريع المرتبطة بواجهة المعدل الأساس (BRI) وهذا من شأنه أن يُترجم إلى استثمار في الصناعات الوليدة، بينما تحاول دول مجلس التعاون الخليجي تنويع اقتصاداتها وتنمية القطاعات غير النفطية. كما صاغت الصين -أيضاً- سلسلة من السياسات التفضيلية؛ لاجتذاب الاستثمار الأجنبي، وعملت على تحسين عملية التكيف البنيوي في مجال الاستثمار، وأطلقت مشاريع واسعة النطاق لاستكشاف النفط، وهو ما من شأنه أن يخلق الظروف الملائمة لتوسيع الاستثمار في الصين في بلدان مجلس التعاون الخليجي (Chang, 2010: 29)

الخلاصة

إن العلاقات الصينية الخليجية هي علاقات تبادلية؛ حيث تعد منطقة الخليج العربي إحدى أهم البقاع الرئيسة في العالم في تصدير النفط والغاز الطبعي، وتعد الصين ثاني أكبرمستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة

الأمريكية؛ لذلك كان من الأهمية دعم آفاق التعاون بين الجانبين، وأهم ما يتوج هذه العلاقات الاقتصادية هو نجاح المفاوضات الصينية الخليجية بشأن توقيع اتفاقية للتجارة الحرة بين الطرفين.(عبد المحسن، ٢٠١٤، ٣٣). وبذلك أصبح العامل الاقتصادي المحدد الرئيس الموجه للسياسة الخارجية الصينية؛ حيث جعل الصين تعمل على فتح علاقات جديدة مع تلك الدول.

أيضًا وجود عوامل محفزة لإقامة علاقات أوثق مع دول الخليج، تمثلت في وجود أهمية استراتيجية لدول الخليج وتوافر تأثير متزايد للصين، وتوافر عنصر المصالح الاقتصادية، وما يشتمل عليه من مشاركة الصين في الإدراة الاقتصادية في الشرق الأوسط عمومًا، وبعيدًا عن التجارة، فهناك مجالات عدة أخرى تزايدت معها الروابط الاقتصادية، من تعاقد على المشروعات وتعاون في مجال العمل وتشاور في مجال التصميم وتزايد الاستثمارات.

لذلك نجحت السياسة الخارجية الصينية في تعزيز نفوذها بالكثير من الدول الغنية بالنفط من خلال حصولها على استثمارات وصفقات نفطية معها تضمن استمرار تدفق وارداتها النفطية بشكل شبه دائم، ومع سعي الصين إلى توسيع مصالحها العالمية؛ فقد جرى الاهتمام الصيني بمنطقة الخليج العربي عمومًا، ودولها النفطية خاصة.

وفي الختام، توصل البحث إلى أن العلاقات الحالية بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين، سوف تزداد أهميتها في إطار مبادرة (الحزام والطريق) التي طرحتها بكين في عام ٢٠١٣م؛ لإحياء طريق الحرير القديم الذي يربط بين آسيا وأوروبا وأفريقيا؛ لتعزيز التعاون وزيادة التنمية بين دول الحزام والطريق التي تعد دول مجلس التعاون الخليجي اهم محطاته.

قائمة المراجع

المراجع العربية

جـارفر،جون (٢٠٠٩). الصـين وإيـران شـريكان قـديمان فـي عـالم مـا بعد الإمبرياليـة. مركـز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. ٣٦٣

زهران، عزة جمال زهران(٢٠١٩). الدور المحوري للسعودية مع الصين في إحياء طريق الحرير في ضوء رؤية ٢٠٣٠. جامعة نجران، المملكة العربية السعودية.

نـاي، جوزيـف (٢٠٠٧). القـوة الناعمـة، (الطبعـة الثانيـة)، مكتبـة العبيكـان للنشـر، الريـاض: ٢٣-٢٥

ناي، جوزيف (٢٠٠٣). مفارقة القوة الأمريكية لماذا لا تستطيع القوة العظمى المحيطة في العـالم أن تمضـي وحـدها، ترجمـة محمـد توفيـق البجيرمـي، مكتبـة العبيكـان، الرياض:١٧٧ .

المقالات والدوريات العلمية

أبوطالب، حسن (٢٠٠٦). السياسة الخارجية الصينية في ظل النظام الدولي الجديد. مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

إدريسي، محمدود(٢٠١٧)،" معرفة حقيقة الحزام والطريق"، مؤتمر آفاق التعاون العربي الأفريقي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق، مركز البحوث والدراسات الإفريقية،جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم.

الخطيب، أحمد (٢٠١٩)."الاستراتيجية الصينية في إطار مبادرة الحزام والطريق وتأثيرها على الاقتصاد الدولي"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد ٢٤:

حمشي، محمد (١٠، ٢٠١٨). "التقارب المراوغ: هل تقوض مبادرة الحزام والطريق الفناء الخلفي لروسيا؟"، مجلة السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية.: ١٦٦

حمشـي، محمـد (٦، ٢٠١٧)، "الاقتصـاد السياسـي للعلاقـات العربيـة الصـينية: التحـديات والفرص الإستراتيجية"، المستقبل العربي٤٠، العدد ٤٦٠.

خزار، فهد مزبان (١٥ ٥، ٢٠١٩). الأبعاد الجيواستراتيجية لعلاقات الصين بدول مجلس التعاون الخليجي وآفاقها المستقبلية. مجلة الخليج العربي ، العدد٤٧: ٢٠٧ هيثم عبدالله سلمان. (٢٠١٤). "أثر سياسات الطاقة العالمية على اقتصادات بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية". مجلة التعاون

سلمان، هيثم عبدالله (٢٠١٤). "أثر سياسات الطاقة العالمية على اقتصادات بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية". مجلة التعاون

شلبي،السيد أمين (١ ٤، ٢٠٠٦). "هل الصعود الصيني تهديد للولايات المتحدة ؟"، مجلة السياسة الدولية، ١٦٥(٤١).

مردان، باهر (٢٠١٦). " إستراتيجية الحزام والطريق الصينيةللقرن الحادي والعشرين بنك الإستثمار الآسيوي للبنية التحتية نموذجًا" ، دراسات دولية، مركز الدراسات والإستراتيجية الدولية، جامعة بغداد، العدد ٦٧: ١٩١

مطاوع، محمد (٢٠٢٠). "طريق الحرير الجديد في الاستراتيجية الصينية: الأهداف الكبرى، والوزن الاستراتيجي، والتحديات". مجلة سياسات عربية، ٤٦.

ليانيجشيانج،جين(٢٠١٨)." مبادرة الحزام والطريق: الفرص والتحديات والمعوقات أمام منطقة الخليج" نظرة

تحليلية، أبو ظبي..

فياض، خالد (٢٠٠٦). "السياسة الخارجية السعودية والتوجه شرقاً". مجلة السياسة الدولية،العدد ٤١: ١٦٦

الرسائل العلمية:

شحاته، شريف علي (٢٠٠٨). الطلب على النفط كمحدد للسياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط. رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

صيدم، محمد محمود صبري (٢٠١٤)، دور النفط في السياسة الخارجية الصينية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة.٧٩.

ياسين، حشوف (٢٠١٧)، إشكالية الأمن في منطقة الخليج العربي بين السياسات الأقليمية والأستراتيجيات الدولية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خضير، بسكرة.١٣٩

التقارير:

الإسكوا. (٢٠١٩). تقييم التكامل الاقتصادي العربي: كيف يمكن للتجارة الزراعية أن تؤثر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال المزيد من التكامل. تقرير لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا: ١٩٨.

وكالة معلومات الطاقة الأمريكية. (٢٠١٥). احتياطيات النفط في دول الخليج.

صلاح، علي(٢٠١٨)،" مشروع الحزام والطريق كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي"، تقرير المستقبل، ملحق دورية اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، العدد٢٦:

المواقع الالكترونية:

علي ، عادل (٢٠١٩). دول الخليج ومبادرة" الحزام والطريق" الصينية بتاريخ ٢٠٢١/١/١٥

http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/wmdslzdf/201910/t20191030_800183208.html

تفانغ،(٢٠١٩).الأهمية العالمية للتنمية الاقتصادية في الصين. بتاريخ٢٠١٩/٩/٢٢

http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/jj/201910/t20191030_800183211.html

كامل،مها (١٤,١٠,٢٠١٩) ، مكاسب غير متكافئة: تداعيات الحزام والطريق على توازنات الشرق الأوسط، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة على الرابط بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٢٣

https://www.academia.edu

Ehteshami، A. &Horesh، N. (2018). China’s Presence in the Middle East: The implications of the one belt، one road initiative. Routleg.٢٤

Joseph S.Nye،(2003) Limts of American Power،political Science Quarterly، Vol.117 No.4.

Chang، M. (2010). "Analysis on the Economic Effects of the Free Trade Area between China and the Gulf Cooperation Council،" Qingdao. 29.: Master's Thesis of Ocean University of China.٢٩

Scientific Periodicals:

Lawson، F. H. (2012). The Persian Gulf in the Contemporary International Economy،" in Mehran Kamrava، ed.،The Political Economy of the Persian Gulf.١٩-١٨

Zhang، J. D. (2018). "Does One Belt One Road Strategy Promote Chinese Overseas Direct Investment?". China Economic Review، pp. 189-205.

Websites:

Dennis Normile,(30,5,2017),Chinas belt and road infrastructure plan also includes science, Accessed at 12,4,2019 on the link www. Sciencemag.org